



معالجة العنف والتطرف: أهمية المصطلحات

عباس عروة

يناير 2018

تجدون النسخة المطوّلة لهذه الورقة، مع المراجع والرسوم البيانية، على الانترنت على الرابط:

<https://www.cordoue.ch/publications-mega/research-papers/727>

أن يُحيل المتوسط المعتمد كمرجع إلى المعايير الموضوعية في إطار القانون الوطني أو الدولي أو المحلي أو الديني. يمثل الطرف الأعلى الغلو وتجاوز المعيار، بينما يمثل الطرف الأدنى الخنوع والعزوف عن الشأن العام. وتمثل القيمة المتوسطة العمل بدون تجاوز ولا خنوع.

يُستعمل مصطلح "الراديكالية" غالبًا بمعنى سلبي في النقاشات المتعلقة بالتطرف العنيف. ترتبط الراديكالية بلفظ radical المشتق من اللاتينية راديكس radix ويعني الجذر. وتُحيل الراديكالية السياسية إلى آراء وسلوكات الأشخاص الذين يدافعون عن التغيير السياسي الجذري. فيما تُعنى الراديكالية الدينية بالعودة إلى الجذور، بمعنى فهم وممارسة للدين يمتلكان للمصادر الدينية كما فهمها وعاشها المؤمنون الأوائل. فهي تتعلق إذن بالأرثودوكسية والأرثوبراكسية.

العنف هو "الأفعال والكلمات والمواقف والبنى أو النظم التي تتسبب في ضرر بدني أو نفسي أو اجتماعي أو بيئي و/أو تحرم الناس من الوصول إلى كامل إمكانياتهم البشرية" (Fisher et al.)

أضحت "مجاهبة/محرابة التطرف العنيف" أو "الوقاية من التطرف العنيف" في السنوات الأخيرة موضوعًا يحتل مكانة بارزة في برامج بناء السلام. ومع ذلك، يحجب الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع إشكالية غياب تعريف واضح ومقبول على نطاق واسع لمفهوم التطرف العنيف. يهدف هذا المقال إلى الإسهام في الوصول إلى تعريف أكثر دقة للمصطلحات المستعملة في سياق التطرف والعنف، والتوصل إلى نموذج وصفي لمسار الجنوح إلى التطرف ومناقشة مختلف مقاربات إزالته.

ليس التطرف مفهومًا "منعزلًا" بل يجب أن يعرّف بالعودة إلى مرجعية متفق عليها (اصطلاح). ففي العلوم الطبيعية والاجتماعية، تُمثل التوزيعات المعيارية الطبيعية بيانيًا بمنحنى جرس، تكون قمته في المتوسط وله ذيلان يمتدان يمينًا ويسارًا، يُحيلان إلى الطرفين الأعلى والأدنى بالرجوع إلى القيمة المتوسطة. وفي مجتمع ما، يُمكن أن يُعتبر التطرف انحرافًا عن المعيار المقبول لدى الأغلبية. لذلك، ما يُعتبر تطرفًا يتوقف على السياق الذي يوضع فيه المعيار. ويمكن

في الوسطية وهي الميل إلى الوسط: "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً" (البقرة:143).

لا شك أنّ الكراهية في صميم الطرفية، وقد اقترح ابن رشد القرطبي (1198/1126) صيغة تحدّد العوامل المؤدية إلى الكراهية والعنف: "الجهل يدعو إلى الخوف، والخوف يدعو إلى الكراهية، والكراهية تدعو إلى العنف. هذه هي المعادلة." غير أنه فضلاً عن المسار الذي وصفه ابن رشد، هنالك مساران آخران يؤديان إلى الكراهية والعنف إما عبر "الإقصاء المؤدي إلى الإحباط" أو عن طريق "العدوان المؤدي إلى حبّ الانتقام". ويُعتبر الجهل والإقصاء تظاهرين للعنف النبوي، في حين يعتبر العدوان عنفاً مباشراً. يمكن أن يتمّ الجنوح إلى التطرف من خلال التعاطف ولا يحتاج الفرد الذي يميل إلى التطرف بالضرورة إلى أن يكون ضحية للعدوان و/أو الإقصاء، إذ يمكن له أن يشعر بالأذى الذي يلحق بالآخرين وبشاطرهم معاناتهم. إن التطرف صفة مكتسبة تتعدى الجنس والسن والعرق والدين والمكانة الاجتماعية. فكل شخص له "قابلية للتطرف" ويمكن أن يصبح متطرفاً إذا ما توقرت له بعض الشروط الخارجية والداخلية. ويمكن للفرد أن يقاوم الانجذاب للأطراف إذا توقرت لديه الموارد الداخلية الكافية.

يمكن النظر إلى الجنوح إلى التطرف كعملية من ثلاث مراحل. حيث تبدأ (المرحلة 1) بتغيير في الموقف، وتحوّل تدريجي من حالة الوسطية (الميل إلى الوسط) إلى حالة الطرفية (الميل إلى الطرف). يلي ذلك (المرحلة 2) بناء إطار أيديولوجي أو ديني يَسُدُّ الموقف فتحوّل الطرفية (نزعة) إلى تطرف (أيديولوجية). وتُسّعمل مرحلة التوطيد الأيديولوجي هذه لتثبيت وتبرير وعقلنة التغيير في الموقف. ويمكن أن يؤدي ذلك - لكن الأمر غير حتمي - إلى تغيير في السلوك، فيؤول التطرف إلى (المرحلة 3) استعمال العنف المتطرف. ويتسبّب في التحوّل في الموقف عدد من العوامل الخارجية: (الاجتماعية) السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقّره عوامل داخلية (نفسية). ويمكن الإشارة إلى مجموعة العوامل الأولى بالأسباب العميقة وإلى مجموعة العوامل الثانية بالظروف المفاقمة، وتُعتبر هذه العوامل جميعها عوامل دفع. هنالك أيضاً البيئة المسهّلة التي قد تجذب الأشخاص إلى العنف المتطرف مثل الدعاية التي تستعملها التنظيمات المسلحة ونشر الأيديولوجية المتطرفة في وسائل الإعلام التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي، وأيضاً المحفزات المالية والشعور بالاعتراف من طرف الغير وإثبات الذات والإحساس بالانتماء إلى المجموعة وبالقيمة الذاتية داخلها، إلخ. ولا يمكن لعوامل الجذب هذه أن تكون فاعلة في غياب الأسباب

Working with Conflict. Zed Books & Responding to Conflict, 2000). وغالباً ما يعمد الموقف بخصوص العنف المباشر، الذي قد يتخذ شكل كفاح مسلح، على ثلاثة مقاييس: المشروعية، والقانونية، والفعالية. ففي حين يعتبر المسلمون العنف غير مشروع وغير مقبول أخلاقياً مهما كانت الظروف، هنالك اعتقاد سائد (ديني وغير ديني) بأن العنف قد يكون مشروعاً في بعض الحالات (الدفاع عن النفس، مقاومة الاحتلال، الدفاع عن الغير، إلخ). وهنالك العديد من الأحكام في القانون الدولي التي تضيّق القانون على العنف في حالات العدوان أو الاضطهاد. كما يقرّ القانون الديني أيضاً بشرعية العنف في بعض الحالات (مثلاً نظرية الحرب العادلة في المسيحية والجهاد المسلح في الإسلام). غير أن اللجوء إلى السلاح يُعتبر عملاً مكروهاً، لا يؤذن به إلا كحلّ أخير في ظل ظروف معينة وبشروط محدّدة. وتحدّد شرعية هذا العنف بمبرراته الوجية وباستعماله الأمثل الذي يستلزم الامتثال للقانون الدولي الإنساني و/أو القوانين الدينية للحرب. ويمكن للعنف القانوني أن يكون شديد الكثافة، كما لا يتعلّق العنف المتطرف بالشدة بل بدرجة الانحراف عن القانون الدولي الإنساني و/أو القوانين الدينية للحرب. ولا يعترض أغلب المدافعين عن اللاعنف الاستراتيجي على مشروعية وقانونية العنف، لكنهم لا يؤمنون بفعاليتها.

من الأهمية بمكان فهم الفرق بين الراديكالية والتطرف والعنف والعلاقات بينها، وذلك ليس فقط من باب الصرامة الفكرية بل وقبل كل شيء لضمان فعالية العمل المناهض للعنف المتطرف والإرهاب. يرتبط التطرف والراديكالية ببعدين مختلفين تماماً، حيث يتعلّق الأول بمدى "المجانبة" (البعد عن الوسط)، أما الثاني فيتعلّق بمدى العمق (القرب من الجذر)؛ إذ يبحث الراديكاليون الدينيون عن العمق التاريخي والقرب من الرسالة الأصلية، بينما يسعى الراديكاليون السياسيون إلى العمق في التغيير. فضلاً عن ذلك، ليس الراديكاليون والمتطرفون عنفيين بالضرورة، حيث يدافع بعض الراديكاليين عن اللاعنف، ويدافع البعض الآخر عن العنف غير المتطرف. كما لا يستعمل بعض المتطرفين العنف، في حين يجتذب آخرون إلى العنف المتطرف. ويمكن للجماعات الراديكالية أن تصبح متطرفة غير أن الراديكالية ليست شرطاً مسبقاً للتطرف.

في السياق الإسلامي، ينهى القرآن عن الغلو والتطرف في ممارسة الدين: "لا تغلوا في دينكم" (النساء:171 والمائدة:77) والغلو هو الميل إلى الطرف (الطرفية). ويقترح القرآن بديلاً عن الغلو يتمثل

العميقة والظروف المفاومة. إن كل مقارنة للتطرف والعنف تقتصر على واحد من هذه العوامل ستكون حتماً غير مجدية بل وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.

هنالك العديد من المسارات الممكنة المؤدية إلى اللاعنف أو إلى العنف غير المتطرف، وكذا إلى التطرف والعنف. المسار 1. الوسطية < الطرفية < العنف المتطرف: ليست مرحلة التوطيد الأيديولوجي أو الديني ضرورية للانخراط في العنف المتطرف بالنسبة للأشخاص الذين يغلب عليهم الجانب الانفعالي على الجانب العقلاني. المسار 2. الوسطية < الطرفية < التطرف < العنف المتطرف: بالنسبة للأشخاص الذين يغلب عليهم الجانب العقلاني على الجانب الانفعالي، يُعتبر التوطيد الأيديولوجي أو الديني ضرورياً من أجل عقلنة الموقف المتطرف، وتبرير استعمال العنف وتبيين الانفعالات والتعبير عنها وإنتاج الخطاب المناسب. كما يؤدي دور الاسميت الذي يرض تماسك المجموعة. المسار 3. الوسطية < التطرف < الطرفية < العنف المتطرف: لا تشغل أيديولوجية التطرف بفعالية على شخص لم يشهد تغيراً في الموقف وبدون الطرفية، يبقى التطرف في حالة مجرّدة وخاملة، إذ لا يكون للنص الديني أو الأيديولوجي أثر يذكر في سياق اجتماعي وسياسي غير موافق. المساران 4 و5: للشخص مناعة ضد إغراء التغير في الموقف ويقاوم الوقوع في الطرفية والتطرف، بحيث يردّ على العدوان أو الإقصاء إما بوسائل عنفية قانونية غير متطرفة (المسار 4. الوسطية < العنف غير المتطرف) أو بوسائل لاعنفية مع اعتقاد صارم بأن اللاعنف الاستراتيجي هو السبيل الأنجع لإحداث التغيير الإيجابي (المسار 5. الوسطية < اللاعنف)، ويمثل التحدي الذي تواجهه أي استراتيجية ترمي إلى إزالة التطرف في تخفيض احتمالية المسارات من 1 إلى 3، بالتزامن مع الزيادة في احتمالية المسار 4 أو 5.

تتمثل إحدى سبل التعامل مع الجنوح إلى التطرف في بتر توزيع المنحنى الجرسى المذكور آنفاً من طرفه الأعلى. هذه هي عقيدة الاستئصال غير المميز، وهي المقاربة الأمنية الصرفة والصلبة أو الأيديولوجية الأمنية (الأمنية). لقد أبانت هذه المقاربة خلال العقدين الماضيين على قصورها وأثبتت عدم فعاليتها بل أنها أدت إلى نتائج عكسية. عبارات من قبيل "تدمير التنظيم" ليست إلا مجرّد وهم. فبالإمكان القضاء على الأفراد، وهزم التنظيم عسكرياً، لكن ما لم يتم القضاء على الأسباب العميقة للجنوح إلى التطرف فسينبعث التنظيم بل، أسوأ من ذلك، قد يخرج من أشلائه تنظيم آخر أكثر عنفاً. فضلاً عن ذلك، تسهم هذه المقاربة في تعزيز

وتوسيع رقعة الطرف الأدنى للمنحنى الجرسى المتمثل في الخنوع - الذي يُعرض مغالطةً على أنه شكل من أشكال المرونة - والذي يُسهم غالباً في الإبقاء على وضع اجتماعي وسياسي جائر. وينجز عن ذلك حتماً إحياء الطرف الأعلى للمنحنى الجرسى من جديد.

تُعرّف المرونة في العلوم الفيزيائية بأنها "الخاصية التي تسمح للمواد بالعودة إلى شكلها الأصلي أو الوضعية الأصلية بعد انحنائها أو تمددها أو ضغطها" (American Heritage Dictionary of the English Language)، فهي ترتبط بـ "كمية الطاقة الكامنة المخزنة في المواد المرنة عند تشوهها" (Collins English Dictionary). ومن أجل استرجاع شكلها الأصلي، على المواد تحرير الطاقة المخزنة. وكلما كانت المواد مرنة كلما انتقلت الطاقة بشكل سلس. أما في حالة المواد ضعيفة المرونة، فإن انتقال الطاقة يتسبب في انكسارٍ قد يكون عنيفاً. ويعمل الإقصاء والإحباط مثل قوانين الفيزياء، فهما يضخان في الفرد أو مجموعة الأفراد كمية من الطاقة الانفعالية يجب التخلص منها في مرحلة معينة. وإن غياب فضاء للحرية يسمح بانتقال سلس لهذه الطاقة يؤدي حتماً إلى الانكسار والانفجار. فالجمع المرن ليس المجتمع الذي يلجأ إلى الخنوع والقبول بالإقصاء والجور، بل هو مجتمع لا إقصائي يضطلع أفراده بدور نشط ويمتنعون بالحرية وينعمون بالاحتياجات الضرورية وبحقوق الإنسان الأساسية.

تمثل الأمنية للأمن ما تمثله الجهادية للجهاد أي شكلاً فاسداً. ففي حين يُمكن أن نعتبر الأمن، مثله مثل السلام، حاجة ضرورية وحقاً أساسياً من حقوق الإنسان، تقوم أيديولوجية الأمنية على أساس الاعتقاد بأن المقاربة الأمنية الصلبة هي السبيل الوحيد الكفيل بمعالجة العنف المتطرف والإرهاب وباستتباب السلم. وتسهم الأمنية غالباً في الإبقاء على وضع جائر يركز على أمن الدولة ويتجاهل الأمن البشري، وتؤول غالباً إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وإلى التطرف العنيف للدولة وإرهاب الدولة. ويمكن تعريف الجهاد الذي يعتبره المسلمون فريضة دينية بأنه جهد بأية وسيلة مشروعة يهدف إلى محاربة: (1) جميع الشرور الكامنة داخل النفس؛ (2) والظلم المتواجد بجميع أشكاله خارج النفس. أما الجهادية فهي أيديولوجية تعتمد على الاعتقاد بأن الجهاد المسلح هو الطريقة الوحيدة للتعامل مع العدوان الخارجي والاضطهاد الداخلي، وبأن الجهاد المسلح غاية وليس وسيلة. وغالباً ما تؤول الجهادية إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وإلى الإرهاب الفردي أو الجماعي.

ومن أجل معالجة التوطيد الإيديولوجي أو الديني للطرفية ينبغي الاستثمار في التعليم الرسمي وغير الرسمي وفي وسائل الإعلام الرئيسية والبديلة. وفي السياقات الإسلامية، ينبغي الترويج لمفهوم الوسطية كبديل للغلو في أوساط الناشئة وداخل وحول الجماعات الشبابية المتطرفة. وينبغي أن يحمل هذا الخطاب علماء مؤثرون - غالبًا ما يكونون راديكاليين - يُعترف لهم بالعلم الرصين والاستقلالية، عبر وسائل و قنوات موثوقة.

لا شك أن إجراءات الأمن الوقائي والقمعي مشروعة وضرورية للوقاية من العنف المتطرف ومحاربه. لكن على هذه الإجراءات أن تكون قانونية وعادلة وتحترم حقوق وكرامة الإنسان. إن الأهمية الحكومية التي تفشل في احترام هذه المبادئ وتمارس العقاب الجماعي غير المميز، والاعتقالات غير القانونية وتعاقب ليس فقط على الأفعال وإنما على الأفكار والنوايا لا توفر الأمن لمجتمعاتها بل تستعمل التطرف العنيف للدولة وتفشل في نهاية المطاف في وضع حد للتطرف العنيف للأفراد والجماعات التي يفترض أنها تحاربه. على العكس من ذلك، فهي تسهم في إحيائه من جديد واستمراره. ويتضمن التغيير في سلوك العنف المتطرف إشاعة الأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقوانين الدينية للحرب لدى الجماعات المسلحة من خلال وسائل موثوقة والترويج لثقافة اللاعنف بالوسائل الملائمة التي تتماشى مع السياق المحلي. كما يتعين تشجيع الشباب على استعمال اللاعنف الاستراتيجي لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي وينبغي توعيتهم بفعالية هذا النهج في حالة عدم التماثل في القوة.

وخلاصة القول، فإن استعمال المصطلحات المناسبة له دور بالغ الأهمية في سياق مكافحة العنف والتطرف. ومن المحوري، من منظور الصرامة الفكرية وأيضًا نجاعة العمل، التمييز بين التطرف والراديكالية والعنف وفهم العلاقات التي تحكمها. ومن المهم أيضًا إدراك مختلف المسارات التي تؤدي إلى الكراهية والعنف وفهم مسار الجنوح إلى التطرف بكل تعقيداته. ويعد ذلك شرطًا مسبقًا لتصميم أي برنامج يرمي إلى إزالة التطرف ويهدف إلى إحداث أثر حقيقي. لقد أبانت المقاربات الأمنية الصلبة عن قصورها وحن الوقت للاستثمار في ترشيدهم الخلافات وتبني مقاربات شاملة تعالج جميع خطوات الجنوح إلى التطرف وكافة عوامل الدفع والجذب المؤدية إلى العنف، بما في ذلك الأسباب العميقة والظروف المفاخرة والبيئة المسهلة.

ليست الأمنية إلا انعكاسًا للجهادية، حيث تغديان بعضهما البعض وتشيعان العنف. فالجهادية شكل من أشكال التطرف تنتهك القانون الإسلامي، والأمنية شكل من أشكال التطرف تنتهك القانون الدولي. وتقع كلتاها في الاستعمال المفرط للعنف، خارج إطار القانون، وترتكب كلتاها جرائم ضد المدنيين الأبرياء: الجهادية عندما تقتل الأبرياء من خلال الأعمال الإرهابية، والأمنية عندما تقتل الأبرياء بواسطة الطائرات المسيّرة آليًا وسياسة "التجريم بالصلة" والعقاب الجماعي. وفي نهاية المطاف، تُحقق الأمنية في هزيمة التطرف العنيف للجماعات، مثلما تعجز الجهادية عن هزيمة التطرف العنيف للدول.

هناك طريقة ببناء أكثر لمعالجة الجنوح إلى التطرف، من خلال العودة إلى الوسطية، بإعادة الأفراد والجماعات المتطرفة (من كلا الطرفين الأعلى والأدنى) إلى موقع الوسط وإلى دور المواطنين الفاعلين غير العنيفين.

ينبغي على الاستراتيجية الناجحة لإزالة التطرف أن: (1) تقر بأنه خلف العنف (المتطرف) هنالك "صدمة لم تُعالج و/أو خلاف لم يحل" (يوهان غالتونغ). وترمي هذه المقاربة إلى ترشيدهم الخلاف بين الفرد أو التنظيم المتطرف والمجموعة البشرية المحلية أو الوطنية أو الدولية؛ (2) تكون محلية الصنع تأخذ في الحسبان السياق المحلي وتُظهر قدرًا من التعاطف. فينبغي أن يُنظر إلى الأفراد والجماعات المتطرفة على أنهم بشر ينبغي هدايتهم لا على أنهم كيانات مجردة ينبغي استئصالها؛ و (3) تتعاطى مع الخطوات الثلاثة لعملية الجنوح إلى التطرف ولا تركز فقط على الخطوة الأخيرة المؤدية إلى العنف. تكمن الوقاية من التطرف والعنف في التوجه إلى القلوب والعقول والأيدي ومعالجة الأسباب والحجج والأفعال.

ينبغي معالجة عوامل الكراهية والأسباب العميقة المؤدية إلى العنف والملمّصة في ثالث الظلم "الجهل/العدوان/الإقصاء". يتم الحدّ من الجهل بتعزيز اللقاءات التي تشجع على التعارف وتفكيك الصور النمطية وبناء الثقة. ويؤدي ذلك إلى الاعتراف والاحترام المتبادلين وإلى تصوّر تفاعل إيجابي وتعايش أفضل. ويتم الحدّ من العدوان بتعزيز علاقات دولية ووطنية أكثر عدلاً تقوم على أساس قوة القانون وليس قانون القوة. ويتم الحدّ من الإقصاء بتعزيز المشاركة الجامعة في بناء المجتمع والدولة، من خلال مكافحة التهميش على جميع الأصعدة وإعطاء فضاء للناس للتعبير عن أهدافهم سلميًا.